

ولا اعتقادها ولا تعليمها يجوز عليه فيه ما ذكرنا اذ ليس في هذا  
كلمة نقيصة ولا محطه وانما هي امور اعتبارية يعرفها من خبرها وجعلها  
همته وشغل نفسه بها والنبى صلى الله عليه وسلم مشجور القلب مجرب  
الزبونية ملان الجوائح بعلوم الشريعة مقيدا بالامام صاحب الامنة الثابتة  
والدونية ولكن هذا انما يكون في بعض الامور ويجوز في النادر وفيما  
سبيله التدقيق في حراسة الدنيا واستثمارها لا في الكبر المؤذن  
بالبله والغفلة وقد تواتر النقل عنه عليه السلام من المعرفة بامور  
الدنيا ودقائق مصالحها وسياسة فرق اهلها ما هو معجز في البشر  
قد نبهنا عليه في باب مجزاته من هذا الكتاب **فصل** وانما ما يعتقد  
في امور احكام البشر الجارية على يد غيره وقضاياهم ومعرفة الحق من  
البطل وعلم المصلح من المفسد فهذا السبيل لقوله عليه السلام انما  
انا بشر وانكم تحضمون الى ولعل بعضكم ان يقول الخن بختة من بعض القضي  
له على نحو ما سمع فمن قضيت له من حق اخيه بشئ فلا يأخذ منه شيئا  
فانما اقطع له قطعة من النار **حدثنا** الفقيه ابو الوليد محمد بن الحسن  
الحسين بن محمد الحافظ ثنا ابو عمر ثنا ابو محمد ثنا ابو داود ثنا  
محمد بن كثير ثنا اسفيان بن عمار بن عروة عن ابيه عن زيب بنت ام  
سليمة عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث

وهو رواية

٢٩٥ وفي رواية الزهري عن عروة فاعل بعضكم ان يكون البليغ من بعض فاحب  
انه صادق فاقضى له وتجري احكامه عليه السلام على الظاهر وموجبات  
الظن فبها هادة الشاهد وبين الخالف ومراعاة الاشبه ومعرفه العفا  
والوكاء مع مفتضح حكمة الله تعالى في ذلك فانه تعالى لو شاء لاطلعه على  
سر اربعا ده وبخبات ضمها برامته فتولى الحكم بينهم تجر يقينه وعلمه  
دون حاجته الى اعترافها وبينة او شبهه ولكن لما امر الله امته  
باتباعه والافتداء به في افعاله واقواله وقضاياه وسيره وكان هذا لو  
كان مما يختص بعمله ويوثقه الله به لولا ان الامنة سبيل الى الافتداء به  
شئ من ذلك ولا قامت حجة بقضية من قضاياه لاحد في شريعته لانا  
لانعم ما اطلع عليه هو في تلك القضية كما هو انما في ذلك بالمكن  
من اعلام الله له بما اطلعه عليه من سريره وهذا ما لا تعلمه الامنة فانه  
الله احكامه على ظواهرهم التي يستوي في ذلك هو وغيره من البشر ليتيم  
افتداء امته به في تعيين قضاياه وتنزيل احكامه وياتون ما اتوا من ذلك  
على يقين من سنته اذ البيان بالفعل وقع منه بالقول وادفع لاحتمال  
اللفظ وتأويل المتأول وكان حكمه على الظاهر اطلاقه في البيا ووضع في  
الاحكام واكثر فائدة لموجبات التفاسير والخصام وليقدرم بذلك  
حكم امته عليه السلام وليستوسق بما يوثق عنه ويضبط فانزلت